# الأثر

## تقرير 2025

### سبع سنوات من العمل إلى جانب الناجين

7

LCW
LIBYA CRIMES WATCH
رصد الجرائم في ليبيا

# المحتويات


| | | |
|---|---|---|
| 01 | من نحن | 02 |
| 02 | سبع سنوات من العمل إلى جانب الناجين | 03 |
| 03 | السياق الليبي | 05 |
| 04 | كيف نعمل - أربعة محاور للأثر | 05 - 13 |
| 05 | الاستمرار في ظل التحديات | 14 - 15 |
| 06 | المضي قدما | 16 |
| 07 | كن جزءا من عمل رصد | 17 |

# من نحن

## بقيادة الناجين

يشكل الناجون أساس فريق رصد الجرائم في ليبيا ("رصد")، فإضافة إلى تأسيسها من ناجيْن من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، فإن أكثر من نصف فريقها من الناجين أيضًا.

وقد سمحت هذه البنية المؤسسية لرصد بمواصلة أنشطتها وفق نهج متمحور حول الضحايا، حيث توضع مساهمات الضحايا وتجاربهم في صلب عمليات التخطيط والتنفيذ للأنشطة، بما يسمح بتوجيهها بشكل يراعي السياق الخاص لليبيا، وبستجيب بشكل فعال لاحتياجات الضحايا والناجين.

فعندما يجلس أحد أعضاء فريقنا مع عائلة لا تزال تبحث عن أحد أحبّائها، فهو لا يُجري مقابلة فحسب. بل يتعامل مع التجربة من موقع معرفة عميقة بما تحمله من كلفة، وبصعوبة الحديث عنها، وبأهمية أن يُصغى للضحايا ويُؤخذ كلامهم على محمل الجد. هذه المعرفة لا تُكتسب بالتدريب، بل تنبع من التجربة المباشرة، وهي ما يُمكّننا من بناء الثقة التي يقوم عليها عملنا في التوثيق.

وبالنسبة لنا، فإن العمل بقيادة الناجين يعني أن من هم الأكثر تضررًا من أزمة حقوق الإنسان في ليبيا ليسوا مجرد حالة للتوثيق، بل فاعلون رئيسيون في توجيه هذا العمل وصياغة أولوياته.

**بل هم من يقودون هذا العمل**

## مستقلون

رصد هي منظمة حقوقية ليبية مستقلة غير حكومية، تأسست عام 2019 ومسجلة في المملكة المتحدة. تختص في مراقبة ورصد وتوثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم الدولية التي تُرتكب في حق المدنيين في ليبيا، بهدف الدعم باتجاه المحاسبة وتمكينهم من الوصول إلى العدالة وجبر لهم.

يتأسس عمل رصد في مراقبة ورصد وتوثيق الانتهاكات على فريق من الباحثين الميدانيين ذوي الخبرات والخلفيات المتنوعة، من بينهم نساء ورجال ومحايدين جندريًا، إلى جانب خلفيات جنسانية وعملية أخرى؛ ويتوزعون في مختلف مناطق ليبيا، بما في ذلك تلك المعزولة وصعبة الوصول إليها. يعمل فريق باحثي رصد إلى جانب شبكة من المصادر الميدانية المتشعبة.

على أساس هذه المصادر المستقلة، يتم بناء قاعدة بيانات رصد على من التوثيق الموضوعي الدقيق وفقًا للمعايير المعتمدة دوليًا، والذي يُوجّه إلى أنشطة رصد الأخرى في المساهمة في جبر الضرر من خلال برامج الدعم المستجيبة للاحتياجات، إلى المناصرة أمام الآليات الدولية لحقوق الإنسان والمحاسبة، ودعم قضايا الضحايا محليًا، كما تدفع رصد بالمزيد من التوعية للمجتمعات المحلية بشأن هذه الانتهاكات، لجعل كل تحركاتها مبنية على قاعدة مجتمعية راسخة من المعرفة، حيث يبدأ التغيير من داخل المجتمع.

نحافظ على استقلالنا التام وحيادنا السياسي، ولا نتبنى أي موقف من السلطات المتنافسة في ليبيا، كما لا نقبل أي التزام قد يؤثر على نزاهة عملنا.

**انحيازنا الوحيد هو للضحايا**

# سبع سنوات من العمل إلى جانب الناجين

### 2019 — التأسيس

في عام 2019، بادر مدافعون عن حقوق الإنسان، كانوا هم أنفسهم من الناجين من الانتهاكات، إلى تأسيس منظمة انطلقت من تجربتهم الشخصية في النجاة، ومن سعيهم لتوثيق ما تعرّضوا له أو شهدوه عن قرب.

هدفوا إلى بناء جسم مستقل يرتكز في عمله حول الضحايا، وينطلق من حاجات الناجين، ويظل قريبًا من المجتمعات المتضررة، ويُوثّق الانتهاكات بشكل مهني وموثوق، ويعمل على إيصال أصواتهم إلى الجهات الدولية بما يدعم جهود المحاسبة.

### 2025 — بعد سبع سنوات

بعد سبع سنوات، أسفر هذا الالتزام عن بناء قاعدة موثوقة من الأدلة، وعلاقة ثقة مستمرة مع الناجين في مختلف أنحاء البلاد، وسجل واضح في تحويل الشهادات إلى مسارات مساءلة على أعلى المستويات الدولية.

يصدر تقرير الأثر هذا بمناسبة الذكرى السابعة لتأسيسنا، ويستعرض عمل منظمة رصد خلال عام 2025، بما يشمل ما أُنجز والأثر الذي أحدثه هذا العمل في حياة الناجين الذين يشكّلون جوهر عملنا.

بعد سبع سنوات، لم تتراجع الحاجة. ولم يتراجع التزامنا.

## سجل سبع سنوات

**4,335+**

انتهاك جسيم وجريمة دولية تم رصدها في مختلف أنحاء ليبي

**326+**

شهادة ناجٍ تمت أرشفتها وفق المعايير الدولية لجمع الأدلة

**240+**

ناجيًا وضحية تم دعمهم للوصول إلى خدمات قانونية ومعيشية وطبية ونفسية والانتقال الآمن

**16**

ناجيًا أُتيحت لهم فرص للانخراط في فريق رصد واكتساب المهارات وتعزيز القدرة على الفعل والمشاركة من خلال مبادرات التمكين لدى رصد

إن الاستمرار في هذا العمل لعام إضافي في ظل هذه الظروف ليس بالأمر الهين. إنه نضال مستمر، تُشكّله تحديات متواصلة على مختلف المستويات: العمل في بيئة معادية، ومحدودية الموارد والدعم، والعمل في الغالب من المنفى.

استمرارنا حتى اليوم هو نتيجة جهد جماعي. لكن قبل كل شيء، هو ثمرة ثقة الناجين التي تُبقي هذا العمل حيًا.

## هذه الثقة هي وقودنا.

لطالما آمنت بأن الاستمرارية هي الأهم. فالاستدامة هي ما يحوّل الجهود إلى أثر حقيقي. ولهذا نواصل هذا النضال,ولن نتوقف حتى نبلغ الهدف.

**علي عمر** | المدير التنفيذي برصد

# السياق الليبي

تعيش ليبيا ظروف شديدة التعقيد بفعل الانقسام السياسي المستمر، وضعف مؤسسات الدولة، وغياب آليات فعّالة للمحاسبة. وفي هذا السياق، ما تزال الانتهاكات الجسيمة، مثل الاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري، والتعذيب، والقتل غير المشروع والقتل خارج نطاق القانون، تُرتكب بشكل متكرر في ظل إفلات متنامٍ من العقاب.

كما يظل الحيّز المتاح لمشاركة المجتمع المدني محدودًا بشكل كبير. إذ يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان، والصحفيون، والمحامون لأشكال متعددة ومتواصلة من التضييق والاستهداف، بينما تواجه المنظمات غير الحكومية المستقلة قيودًا متزايدة تحدّ من قدرتها على العمل بحرية.

ونتيجة لذلك، بات جزء كبير من الحركة الحقوقية الليبية يعمل من الخارج. ورغم أن ذلك أتاح قدرًا من الاستمرارية، إلا أنه فرض تحديات هيكلية، من بينها البعد عن المجتمعات المتضررة، وتزايد المخاطر المرتبطة بعمليات التوثيق الميداني.

في الوقت ذاته، تراجع الاهتمام الدولي وتشتّت، في ظل الأزمات العالمية المتزايدة، ما أدى إلى تراجع ليبيا على أجندة الاهتمام العالمي، واتساع الفجوة بين الضحايا والمؤسسات القادرة على الاستجابة لضمان حمايتهم.

أما مسارات المحاسبة، فلا تزال محدودة، في ظل بيئة تمويلية تتسم بقدر متزايد من عدم الاستقرار. وتُسهم هذه العوامل مجتمعة في ترسيخ حلقة الإفلات من العقاب، وتفرض ضغوطًا مستمرة على المنظمات التي تعمل على توثيق الانتهاكات ودعم الناجين.

**في هذا السياق، يظل العمل الحقوقي المستقل والموثوق، القائم على نهج يضع الناجين في صلب العمل، ضرورة لا غنى عنها**

# كيف نعمل - أربعة محاور للأثر

يقوم عمل رصد على أربعة محاور مترابطة، يتكامل كل منها مع الآخر لتحقيق أثر ملموس في مسارات التوثيق، والمناصرة، والمحاسبة. ولا يُقاس هذا العمل بعدد الأنشطة المنفذة، بل بما يُحدثه من تغيير حقيقي في حياة الضحايا والناجين.

فالأثر لا تعكسه الأرقام وحدها، بل تعبّر عنه بشكل أعمق أصوات وتجارب من عاشوا هذه الانتهاكات بأنفسهم. ومن هذا المنطلق، تُمثّل الشهادات الواردة أدناه جوهر هذا العمل.

هذه الشهادات تعود لأشخاص وضعوا ثقتهم في رصد، وشاركوا تجارب ظلّت في كثير من الأحيان غير مُعلنة. وقد اختاروا، بموافقتهم، إتاحة هذه المساحة لسردها، إيمانًا بأهمية نقل الحقيقة وتعزيز الوعي، ودعم جهود المحاسبة. وقد تم حجب جميع التفاصيل التي قد تؤدي إلى كشف هوياتهم، التزامًا بمبادئ الحماية والسلامة.

المحور الأول

# 01 توثيق الحقيقة

في ليبيا، لا توجد منظومة وطنية فعّالة لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان أو التحقيق فيها. فلا آليات مستقلة لتلقي الشكاوى، ولا مسارات للحقيقة، ولا قضاء قادر أو راغب في مساءلة الأجهزة الأمنية عن الانتهاكات المرتكبة بحق المدنيين. وفي ظل هذا الفراغ، يصبح الصمت هو القاعدة، حيث يختفي أشخاص دون أثر، يُعتقل صحفيون دون تهمة، ويفقد مهاجرون حياتهم داخل أماكن الاحتجاز دون محاسبة.

وهنا يأتي دور رصد: كسر دائرة الصمت، وتحويل الانتهاكات إلى أدلة تُسهم في تحقيق المساءلة.

في عام 2025، وصلت رصد في أكثر من 435 ضحية وناجي حيق وثّق فريق رصد الميداني أكثر من 900 انتهاكًا جسيمًا وجريمة دولية في مختلف أنحاء ليبيا، شملت القتل خارج نطاق القانون، والاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، والتعذيب، والهجمات على المدنيين، والانتهاكات بحق المهاجرين، إلى جانب الاستهداف المنهجي للصحفيين والمحامين ونشطاء المجتمع المدني. وقد جرى التحقق من كل واقعة وتوثيقها وفق معايير الإثبات الدولية، بما يجعلها أدلة قابلة للاستخدام في جهود المناصرة والمساءلة، وليس مجرد معلومات منشورة.

وراء كل رقم قصة، ووراء كل حالة إنسان. خلال العام، أعدت رصد أكثر من 95 ملف حالة مرتكز على الناجين، وأجرت ما يزيد عن 190 ساعة من المقابلات المباشرة مع الضحايا والشهود، وغطّت 26 مدينة ومنطقة، بما في ذلك مناطق غالبًا ما تبقى خارج نطاق الرصد. كما حلّلت أنماط الانتهاكات المرتبطة بأكثر من 28 مجموعة مسلحة وجهة أمنية، مستندة إلى معرفة تراكمية نابعة من حضور ميداني مستمر. وحرصت على أن تشمل جهود التوثيق الفئات الأكثر تهميشًا بما في ذلك النساء، والمهاجرين، والأقليات الدينية، بما يضمن ألا يُستبعدوا.

ولا يتوقف هذا العمل عند التوثيق، بل يمتد ليصبح أداة تأثير. ففي عام 2025، أصدرت رصد 12 تقريرًا شهريًا ثنائي اللغة، و32 منشورًا عاجلًا استجابة لانتهاكات جسيمة، و12 بيانًا عامًا حول قضايا ذات أولوية. وقد جرى تعميم هذه المخرجات على وسائل الإعلام، والدول الفاعلة، وآليات المساءلة الدولية، بما يضمن أن تصل الأدلة إلى الجهات القادرة على التحرك، وألا يبقى الانتهاك خارج دائرة الانتباه أو المساءلة.

| | | | |
|---|---|---|---|
| **28+** جماعة مسلحة وجهاز أمني تم رصد ممارساتها ضد حقوق الإنسان | **26+** منطقة رئيسية شملتها عمليات البحث الميداني | **93+** ملف توثيق تم حفظها وفق المعايير الدولية | **900+** انتهاكًا جسيمًا وجريمة دولية تم رصدها وتوثيقها |

# ماذا تغير

في سياق يغيب فيه التحقيق والمساءلة، ساهم عمل رصد في ضمان ألا تمرّ الانتهاكات دون توثيق أو متابعة. فقد تم توثيق هذه الانتهاكات بشكل منهجي، وتحويلها إلى أدلة موثوقة أُتيحت للجهات الدولية المعنية.

وأدى ذلك إلى الأخذ بشهادات ضحايا وناجين ضمن إجراءات المحكمة الجنائية الدولية، كما استُند إليها في تقييمات حكومية ودبلوماسية حول ليبيا، مما أسهم في إدخال واقع الانتهاكات إلى مسارات المساءلة الدولية بشكل ملموس.

كما ساعد هذا العمل في إيصال أصوات الضحايا والناجين إلى نطاق أوسع، حيث استندت وسائل إعلام دولية بارزة، مثل أسوشيتد برس، وبي بي سي، والجزيرة، إلى توثيق رصد في تغطياتها، مما عزّز الوعي الدولي بهذه الانتهاكات.

> ساهمت رصد بشكل محوري في تأمين الإفراج عني بعد خمس سنوات ونصف من الاحتجاز التعسفي في سجن معيتيقة التابع لجهاز الردع. تم اختطافي في طرابلس بسبب هويتي، لكوني من المهجّرين من مدينة بنغازي. وُجّهت إليّ اتهامات ملفّقة، وتعرّضت للتعذيب والحبس الانفرادي لأكثر من عام. كما حُرمت من التواصل مع والدتي لمدة ثلاث سنوات منذ اعتقالي.
>
> ومن خلال جهود رصد وتواصلها المستمر مع أسرتي، وإدراج اسمي ضمن قائمة المعتقلين التي أُحيلت إلى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا للتدخل من أجل الإفراج عني، تم إطلاق سراحي في أغسطس 2025، دون أن تُوجّه إليّ أي تهمة قانونية
>
> — **حمزة، 34 عامًا** | أُفرج عنه في أغسطس 2025 بعد خمس سنوات ونصف من الاحتجاز التعسفي

المحور الثاني

# 02 الوصول إلى صناع القرار

لكي يُسهم التوثيق في تحقيق المحاسبة، يجب أن يصل إلى الجهات القادرة على اتخاذ القرار. وخلال عام 2025، حرصت رصد على التواجد في جميع المحافل الدولية الرئيسية التي نوقشت فيها أوضاع حقوق الإنسان في ليبيا، وكذلك في منصات أخرى كان من الممكن أن تغيب عنها هذه القضايا لولا هذا الحضور.

شاركت رصد في الدورتين 59 و60 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، كما ساهمت في الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل الخاص بليبيا، وقدّمت أربع تقارير، من بينها ثلاثة تقارير مشتركة مع شركاء دوليين. وكانت رصد المنظمة الليبية الوحيدة المشاركة في المشاورات الإقليمية للجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري بشأن النساء والفتيات والاختفاء القسري.

وعلى مستوى المحكمة الجنائية الدولية، شاركت رصد في الدورة الرابعة والعشرين لجمعية الدول الأطراف، وألقت كلمة خلال المناقشة العامة، كما ساهمت في أول جلسة مخصّصة لمسألة عدم التعاون. كما دُعيت لحضور الجلسة الأولى للمثول الأول لأحد المشتبه بهم الليبيين أمام المحكمة.

وبالتوازي، حافظت رصد على قنوات تواصل منتظمة مع أكثر من 40 بعثة دبلوماسية، وقدّمت أكثر من 30 إحاطة موثّقة إلى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وقد تم إدراج اثنتين من توصياتها ضمن الملخص الرسمي لأصحاب المصلحة في الاستعراض الدوري الشامل، مما ساهم بشكل مباشر في توجيه القضايا التي تناولتها الدول خلال مراجعتها لسجل ليبيا الحقوقي. كما أصدر المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفًا بلاغًا رسميًا استجابة لنداء عاجل قدمته رصد، ما أسفر عن طرح قضية موثقة أمام السلطات الليبية بشكل رسمي.

| | | | |
|---|---|---|---|
| 15+ مشاركات في محافل دولية للمناصرة | 30+ إحاطة ومشاورات قُدّمت إلى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا | 5+ إحالة إلى فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن | 11+ إحالة إلى مكتب المدعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية |

# ماذا تغير

أسهمت جهود المناصرة التي قادتها رصد في التأثير على أولويات النقاش الدولي بشأن وضع حقوق الإنسان في ليبيا، ودفع استجابة من آليات الأمم المتحدة، كما ضمنت حضور المجتمع المدني الليبي وصوت الناجين في أبرز المحافل الدولية المعنية بالمساءلة خلال عام 2025

> ان جهود فريقنا الجماعية لسبعة سنوات في توثيق الانتهاكات وايصال صوت الضحايا والناجين، هي من تجعلنا عازمين على الاستمرار في بيئة عالية المخاطر. نحمل على عاتقنا رسائل اولئك الذين فقدوا كل شئ ولم يفقدوا ايمانهم بالعدالة وملتزمون بأن تظل قضاياهم حية

**أحمد مصطفى** | رئيس قسم التوثيق برصد

المحور الثالث

# 03 إلى جانب الناجين

في ليبيا، لا يكون التحدي في الإبلاغ عمّا حدث فقط، بل في البقاء آمنًا بعد ذلك. فالتقدم بشكوى قد يعرّض الشخص لخطر الاعتقال مجددًا، والقضاء غير قادر على التعامل مع الجرائم الجسيمة، فيما يتعرض المحامون للمضايقة والاحتجاز. وحتى عائلات المختفين قسرًا تخشى أن يؤدي أي ظهور علني إلى تفاقم الخطر.

في هذا الواقع، يصبح السؤال بالنسبة للناجين ليس: إلى من ألجأ؟ بل: هل من الآمن أن أسعى للإنصاف أصلًا؟

من هنا يبدأ عمل رصد في دعم الضحايا من نقطة انعدام الأمان. فقبل أي توثيق أو إحالة، يأتي بناء الثقة كخطوة أساسية. هذه الثقة لا تُفترض، بل تُبنى عبر حضور مستمر، وضمان السرية، واعتماد نهج يراعي آثار الصدمات، ويضع سلامة الناجين وحقهم في اتخاذ القرار في صميم كل تدخل. وهي الأساس الذي يجعل الحماية ممكنة، ويمنح العمل معناه وأثره.

وخلال عام 2025، تُرجم هذا النهج إلى نتائج ملموسة. فقد أجرت رصد تقييمات فردية للاحتياجات، ووضعت خطط حماية للناجين من مختلف الفئات، وأعدّت أكثر من 18 ملف إحالة، ونسّقت مع 18 منظمة شريكة لتقديم الدعم القانوني، والنفسي الاجتماعي، والرعاية الطبية الطارئة، والمساعدات الإنسانية . ونتيجة لذلك، تمكن أكثر من 15 ناجيًا من الوصول إلى خدمات حماية ودعم أسهمت في إحداث تغيير حقيقي في حياتهم.

كما حظيت الفئات الأكثر عرضة للتهميش بما في ذلك النساء، والمهاجرون،، والأقليات الدينية بدعم موجّه، بما يضمن ألا تتحول هشاشتهم إلى إقصاء، أو إلى غياب عن مسارات الحماية والإنصاف.

وفي سياق كهذا، لا تكفي الإحالة وحدها. فحماية الضحايا تتطلب مرافقة مستمرة للحالات، وفهمًا دقيقًا للمسارات القانونية والإنسانية المتاحة، والتزامًا بالمتابعة عبر مسار قد يمتد لأشهر أو سنوات من عدم اليقين. كما تتطلب رؤية الناجين كأصحاب حقوق، لا كملفات.

| | | | |
|---|---|---|---|
| +18<br>ملف إحالة للضحايا تم إعدادها وتقديمها | +15<br>ناجيًا تمكنوا من الوصول إلى دعم قانوني أو طبي أو نفسي اجتماعي | +10<br>أشخاص أُفرج عنهم من الاحتجاز التعسفي أو الإخفاء القسري | +190<br>ساعة من المقابلات مع الضحايا والشهود |

# ماذا تغير

تمكّن الناجون، ممن كانوا يفتقرون إلى سبل الحماية أو الوصول إلى العدالة أو آليات الإبلاغ الآمن، من الوصول إلى هذه المسارات من خلال عمل رصد في دعم الضحايا والإحالات.

استعاد أكثر من 10 أشخاص حريتهم، وتمكن أكثر من 18 ناجيًا من الوصول إلى حماية ورعاية مستمرة، شملت دعمًا قانونيًا وطبيًا ونفسيًا، وأسهمت في دعم تعافيهم واستعادة قدر من الأمان والاستقرار في حياتهم

تواصلت مع منظمة رصد بعد أن نصحني أحد أصدقائي بذلك، وكنت قد تقطعت بي السبل وأتعرض لتهديدات وضغوط يومية. تعاملتم مع حالتي بجدية، وساعدتموني على الانتقال إلى مكان آمن ومغادرة ليبيا خوفًا على حياتي، وذلك بعد سنتين من الاحتجاز ومحاكمتي بسبب هويتي الجنسانية

وبعد خروجي، كنت أتعرض للتنمر يوميًا بسبب مظهري في الشارع، ولم أجد مكانًا يأويني بعد مغادرتي منزل عائلتي بسبب مشاكل مع إخوتي.

اليوم، وبفضل مساعدة رصد وتفهمها لوضعي، وإحالتي إلى منظمات قدمت لي الدعم المادي للانتقال إلى مكان آمن، أصبحت أعيش بحرية وأمان، وما زلت أواصل العلاج من الآثار النفسية والجسدية بمتابعة من منظمتكم

**مراد، 26 عامًا** | تم دعمه من قبل رصد للانتقال إلى مكان آمن بعد عامين من الاحتجاز والاضطهاد

# 04 المحور الرابع
# بناء القدرات

لا يقتصر العمل الحقوقي المستدام على الحضور الميداني والمناصرة، بل يتطلب قدرات مؤسسية تمكّن من تقديم عمل متسق وموثوق، وكوادر قادرة على العمل بأمان ووفق معايير مهنية في بيئات عالية المخاطر، إلى جانب حيز مدني أوسع قادر على مواصلة الرصد والتوثيق بشكل مستقل. وفي ليبيا، حيث يظل هذا الحيز هشًا وتحت ضغط مستمر، لا يُعد بناء القدرات عنصرًا داعمًا فحسب، بل يشكّل ركيزة أساسية في العمل.

خلال عام 2025، ركّزت رصد على تعزيز بنيتها المؤسسية. فقد نُفّذ أكثر من 15 جلسة تدريبية داخلية، بإجمالي يزيد عن 50 ساعة تدريبية، تناولت معايير توثيق الانتهاكات، وأمن البيانات، وإجراء المقابلات بما يراعي الأثر النفسي، وإجراءات السلامة الشخصية. كما تم اعتماد أربع سياسات داخلية، وأربع إجراءات تشغيلية، وسبعة أدلة إجرائية، مما أسهم في تطوير أنظمة الإدارة، وضبط الممارسات المهنية، وتحسين جودة التوثيق والتقارير. وحرصت رصد على حصول كل عضو في الفريق على جلستين فرديتين على الأقل مع مختص في الصحة النفسية خلال العام.

وامتد هذا العمل ليشمل دعم الشركاء ومنظمات المجتمع المدني الليبية العاملة في المجال الحقوقي، من خلال برامج تدريبية متخصصة استهدفت شركاء محليين ومنظمات ليبية، وغطّت موضوعات مثل منهجيات توثيق الانتهاكات، والمعايير القانونية، والأمن الرقمي، وإجراء المقابلات بشكل آمن.وفي ظل محدودية هذه المهارات، والمخاطر المرتبطة بالعمل الحقوقي في ليبيا، يسهم هذا النوع من نقل المعرفة في تعزيز القدرة المحلية على الرصد المستقل وفق معايير معترف بها

| | | | |
|---|---|---|---|
| **15**<br>جلسة تدريبية نُفّذت لفريق رصد | **50**<br>ساعة تدريب تلقاها فريق رصد | **1**<br>تدريب حول منهجيات الرصد والتوثيق قُدّم لمنظمات المجتمع المدني الليبي | **10**<br>منظمات مجتمع مدني ليبي شملها التدريب على توثيق الانتهاكات |

# ماذا تغير

أسهم الاستثمار في الفريق والشركاء في تعزيز قدرة رصد على مواصلة عملها رغم الضغوط. فقد أصبح الفريق أكثر جاهزية مهنيًا ونفسيًا لدعم الناجين والتعامل مع الحالات المعقدة والحساسة، وأصبحت تحركات الشركاء أكثر وعيًا بحساسيات السياق واحتياجات الضحايا والناجين. كما اكتسبت منظمات المجتمع المدني الليبية مهارات تعزّز قدرتها على الرصد المستقل، بما يتجاوز نطاق عمل رصد نفسها..وتسهم هذه الجاهزية المؤسسية في استمرار دعم الناجين، والحفاظ على موثوقية الأدلة، وتعزيز استمرارية جهود المحاسبة

> لم يكن الضحايا مجرد موضوعٍ لعملنا، بل كانوا شركاء في تشكيل ملامحه. فقد أسهمت تجاربهم ومساهماتهم في ترسيخ نهج يضع كرامة الضحايا واحتياجاتهم في صميم تحركاتنا

**أنس هلال** | مسؤول البرنامج برصد

# الاستمرار في ظل التحديات

شهد عام 2025 ضغوطًا متزايدة من عدة اتجاهات. فقد تدهورت الأوضاع السياسية والأمنية في ليبيا بشكل ملموس، ما رفع من حساسية عمل رصد، في الوقت الذي تقلّصت فيه المساحة المتاحة للعمل. كما ظلّ التفاعل الدولي مع ملف حقوق الإنسان في ليبيا متقطعًا.

كما واجهت المنظمة ضغوطًا مالية مفاجئة نتيجة تقلّص الموارد المتاحة، دون فترة تكيّف كافية، مما فرض تحديات حقيقية على استمرارية العمل، واستدعى إعادة ترتيب الأولويات لضمان استمرار الأنشطة الأساسية.

هذه التحديات لم تكن نظرية، بل انعكست بشكل مباشر على طبيعة العمل اليومي. فالتوفيق بين توثيق انتهاكات جارية، ومتابعة حالات ناجين، والانخراط في جهود المناصرة الدولية، مع العمل ضمن فريق موزع جغرافيًا وموارد محدودة، يتطلب جهدًا مستمرًا في بيئة غير مستقرة.

ورغم ذلك، استمر العمل. لم يكن ذلك لغياب التحديات، بل بفضل ما راكمته رصد على مدى سنوات من خبرة مؤسسية، وشبكات قائمة على الثقة، ومنهجية عمل راسخة. كما كان لالتزام الفريق دور حاسم في ضمان استمرارية هذا الجهد.

لم يكن الضحايا مجرد موضوع لعملنا، بل كانوا شركاء في تشكيل ملامحه. فقد أسهمت تجاربهم ومساهماتهم في ترسيخ نهج يضع كرامة الضحايا واحتياجاتهم في صميم تحركاتنا

**نور خليفة** | مسؤولة التواصل والإتصال برصد

# المضي قدما

لم تبدأ أزمة حقوق الإنسان في ليبيا في عام 2025، ولن تنتهي مع صدور هذا التقرير. فالانتهاكات مستمرة، والناجون الذين تعمل معهم رصد ما زالوا يواجهون تبعاتها يوميًا. وتبقى الحاجة قائمة إلى توثيق مستقل ودقيق، يواكب ما يحدث، ويدعم مسارات المحاسبة والعدالة، ويواجه ثقافة الإفلات من العقاب التي طالما طبعت المشهد الحقوقي في ليبيا.

وتسعى رصد من خلال خطتها الاستراتيجية للفترة 2025–2030 إلى تطوير هذا العمل وتوسيعه، وذلك عبر تعزيز جهود الرصد والتوثيق، وتوسيع مجالات تدخل أنشطة دعم الضحايا والحماية، وتعميق الانخراط مع الآليات الدولية المعنية بالمحاسبة وحقوق الإنسان، إلى جانب بناء قدرات مؤسسية تضمن استمرارية هذا الجهد في مختلف الظروف.

إن إنهاء الإفلات من العقاب في ليبيا مسار طويل، يتطلب عملًا مستمرًا، وثقة تُبنى مع الوقت، وتوثيقًا منهجيًا يمكن الاستناد إليه. وهذا هو المسار الذي تواصل رصد العمل عليه.

# كن جزءا من عمل رصد

ما يتحقق من أثر في هذا التقرير هو نتيجة لعمل جماعي مستمر، تقف وراءه مؤسسات وأفراد اختاروا دعم هذا الجهد والمساهمة في استمراره. فكل ملف حالة تم توثيقه، وكل ناجٍ تم دعمه، وكل دليل وصل إلى جهة دولية، يعكس التزامًا مشتركًا بالدفع نحو المساءلة والعدالة في ليبيا.

توجد طرق متعددة للمساهمة في هذا العمل، سواء عبر الدعم المالي، أو الشراكات، أو المناصرة، أو من خلال إيصال ما يحدث في ليبيا إلى الجهات والجمهور المعني. لكل مساهمة أثر، وهذا العمل يتطلب دعمًا مستمرًا لضمان استمراريته وتحقيق نتائجه.

إذا كنتم مهتمين بمعرفة المزيد، أو باستكشاف فرص للتعاون، أو بكيفية المساهمة، يسعدنا التواصل معكم.

## للاستفسارات الصحفية والإعلامية

**نور خليفة**
مسؤولة الاتصالات والتوعية
nour@lcw.ngo

## تواصل معنا

عام info@lcw.ngo
هاتف +44 208 058 8815
موقع lcw.ngo

تابعونا على @LCWNGO

# من الناجين
# مع الضحايا
# لأجل المحاسبة

ادعمنا

LCW
LIBYA CRIMES WATCH
رصد الجرائم في ليبيا